

تقرير حول المشاركة في أعمال المنتدى الأقليمي للحكومات  
حول  
المرأة العاملة الوافدة، الاتجار بالبشر و تعديل تشريعات العمل

**أولاً:** بدعوة كريمة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ووزارة العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية، شاركت منظمة العمل العربية، في أعمال المنتدى الإقليمي للحكومات وذلك تحت عنوان " المرأة العاملة الوافدة، الاتجار بالبشر وتعديل تشريعات العمل " ، الذي عقد تحت رعاية رئيس الوزراء الدكتور /معروف البخيت ، بالمملكة الأردنية الهاشمية، عمان، خلال الفترة من 27 - 28 مارس /آذار 2007، بهدف تبادل الآراء والخبرات والإطلاع على تجارب بعض الدول في مجال تحسين أوضاع المرأة العاملة المهاجرة وتعزيز الوعي بأهمية الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والحقوق العمالية، والذي عقد في إطار تنفيذ برنامج المشروع الإقليمي الذي تبناه اليونيفيم بالتعاون مع وزارة العمل الأردنية منذ عام 2000 بعنوان "حماية حقوق العاملات الوافدات".

**ثانياً :** استهلّت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أعمالها بكلمة، معالي الوزير باسم خليل السالم، وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية و التي أكد خلالها على أن قضية العمالة الوافدة المهاجرة هي قضية ذات أبعاد قانونية واجتماعية واقتصادية متداخلة، لها آثار على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سواء على البلدان المصدرة أو المستوردة للعمالة، وأشار إلى أن بروز عوامل كثيرة أهمها قضية العولمة والانفتاح والحاجة الماسة للعمالة لدى الكثير من البلدان في العملية الاقتصادية والإنتاجية جعلت من تنقل هذه العمالة مسألة من الصعب السيطرة عليها أو ضبطها وجعلها قضية ملحة، على الدول المعنية البحث في كافة جوانبها . وأكد التزام الأردن بالتشريعات والقوانين الخاصة بحركة العمالة الوافدة وبخاصة المرأة منها حيث تبلغ أعداد العمالة الوافدة المرخص لها العمل القانوني في المملكة (274) ألف عامل وافد، لافتاً النظر إلى أن الأردن يبذل مساعيه لتعظيم القيم الايجابية لهذه العمالة و الحد من الآثار السلبية التي قد ترافق تدفق العمالة الوافدة إليه .

واعتبر قانون العمل الأردني من أكثر قوانين العمل في العالم توافقاً و انسجاماً مع الاتفاقيات والتشريعات الدولية خاصة في مسألة المساواة بين العمال الأردنيين وغيرهم من الوافدين في الحقوق والواجبات. ووجد حرص الأردن على تطوير تشريعاته القانونية لتواكب التطورات والمتغيرات التي تحدث في سوق العمل بما يكفل له البقاء منسجماً وبصورة كاملة مع التشريعات والأنظمة القانونية الدولية المتعلقة بالعمل و العمال وبخاصة حركة العمالة الوافدة والمهاجرة.

**تلى ذلك كلمة الدكتورة / هيفاء أبو غزالة المديرية الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،** والتي أكدت بدورها على أن هذا المنتدى يكتسب أهمية خاصة كونه يتوج أفاق التعاون بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبين الحكومة الأردنية وبين عدد من الحكومات المعنية بقضايا العمالة المهاجرة وخاصة المرأة العاملة. وركزت على أن الصندوق والذي تبنى منذ إنشائه أجندة تمكين المرأة وعمل على ترجمة هذه الأجندة إلى استراتيجيات و خطط عمل ارتكزت في مجملها على تعزيز حقوق المرأة الإنسانية قد أولى اهتمامه أيضاً لتعزيز حقوق النساء العاملات المهاجرات ، كما أشادت بتعاون الحكومة الأردنية في هذا المجال وقالت في كلمتها للمنتدى: " أستطيع أن أصف مراحل تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بقصة نجاح حقيقية". إذ أن المنجزات التي تحققت في مرحلته الأولى ومرحلته الثانية التي دخلت سنتها الثالثة في هذا العام، كثيرة وتنم عن نية حقيقية لتعزيز ودمج المعايير والأعراف الدولية لحقوق الإنسان من شتى الأصول ، ضمن السياسية التنموية العامة التي تهدف للنهوض والتقدم بهذا الوطن المتميز، وأضافت الدكتورة أبوغزالة أنه "ليس غريباً على بلد كالأردن أن يحقق هكذا تقدم، إذ أن شعار الدولة الذي جسده القيادة الهاشمية ممثلة بجلالة الملك عبدالله، قائم على مبادئ إنسانية تنموية مثل "الإنسان أغلى ما نملك وحدودنا السماء".

اختتمت الجلسة الافتتاحية أعمالها بكلمة معالي دولة رئيس الوزراء الأردني، الدكتور معروف البخيت والتي أكد خلالها على أن قضية المرأة العاملة والمهاجرة بصورة خاصة لم تعد مشكلة لمجتمع أو عدة مجتمعات وإنما أضحت قضية عالمية

تحتاج مضاعفة الجهود لدراستها وتبسيط الضوء عليها من أجل الإبقاء على حقوق المرأة العاملة مصانة بصورة قانونية وأخلاقية، مشيراً إلى أن انعقاد هذا الاجتماع في الأردن لا يعكس اهتمام الأردن في بحث قضايا المرأة العاملة الوافدة فحسب بل يجعلنا مطالبين أكثر من غيرنا في اجتهاد الأفكار والوسائل والآليات التي ستساهم في خلق أفضل الحلول لعنوان هذا المنتدى. ولفت إلى أن الأردن يفتخر بحرصه على البقاء مواكبا للتطور في التشريعات القانونية التي ترافق كل قضايا العمل و العمال ومنها بصورة خاصة عمل المرأة والمرأة المهاجرة. وأكد الدكتور البخيت أن عمل المرأة اليوم أصبح وبحكم التطورات المعيشية و الاقتصادية ضرورة ملحة للمساهمة في صناعة حياة كريمة لمئات الملايين من الأسر حول العالم لافتاً أن هذه الحقيقة تفرض علينا التفكير بشكل جاد في كيفية إيجاد الأطر و الصيغ القانونية و المعايير الإنسانية و الضوابط التشريعية التي تكفل للمرأة العاملة حياة كريمة وبيئة عمل بعيدة عن الانتهاكات و التمييز الذي يمكن أن تتعرض له. وأفاد البخيت أن لغة الأرقام تؤكد أهمية دور المرأة المهاجرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ تشير الأرقام إلى أن عدد النساء العاملات المهاجرات يصل إلى (92) مليون امرأة يساهمن مساهمة كبيرة في التحويلات المالية على نطاق العالم التي تتجاوز قيمتها (230) بليون دولار وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية لعام 2005 ، وعبر عن اعتزازه بالدور المتقدم الذي استطاعت أن تصل إليه المرأة الأردنية في مجالات العمل العام بفضل رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والجهد الاستثنائي الذي تقوم به جلالة الملكة رانيا العبد الله، إذ احتلت المرأة الأردنية كل المواقع التي مازالت تشكل جدلاً سياسياً و اجتماعياً في الكثير من المجتمعات الأخرى من حيث أحقية تسلم المرأة لها أو عدم أحقيتها فهي القاضي و النائب والوزير والإداري و العامل في المصنع.

**ثالثاً :** تميز المؤتمر بمشاركة وفود رفيعة المستوى ،برئاسة وزراء العمل وعضوية الأمناء العامين و مدراء الدوائر المعنية بقضايا تنقل العمالة وشؤون العمال المهاجرين في كل من الدول المصدرة و المستقبلية للعمالة وهي ، : الأردن، الإمارات، البحرين، سوريا، سلطنة عُمان، قطر، الكويت، مصر، سنغافورة، سيرلانكا، اندونيسيا، بنغلادش، تايلاند ، الفلبين، كمبوديا، لاوس، ماليزيا، نيبال وقد شارك في المنتدى منظمات دولية وإقليمية مثل منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية

والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، و المديرون الإقليميون لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من كل أنحاء العالم، ومراكز حقوق الإنسان بالإضافة إلى هيئات أخرى شبة رسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

**رابعاً:** تناول جدول أعمال المؤتمر ثلاث محاور أساسية، حيث قدم أثنين من الخبراء ورقتي عمل حول المحورين الأول والثاني، ثم قدم ممثلو الدول المشاركة في أعمال المؤتمر تقارير قطرية حول أوضاع المرأة العاملة المهاجرة من تلك البلدان و جهود دول الإرسال و الاستقبال في تحسين وتعزيز حقوق هذه الشريحة الهامة من عمالها، وذلك على النحو التالي:

- الاتجار بالبشر ومدى ارتباطه بظاهرة الهجرة. (تجربة منطقة جنوب آسيا) . د. شاندي جوشي .
- السياسات والإجراءات الإيجابية لتحسين أوضاع العمالة الوافدة. (تجربة منطقة شرق وجنوب شرق آسيا) د. جين داكونها.
- تجارب قطرية حول الإجراءات الإيجابية التي تم اتخاذها لحماية حقوق العاملات المهاجرات:

❖ جهود الدول المصدرة و المستقبل للعمالة الوافدة :

(الأردن، مملكة تايلاند، مملكة نيبال)

(الدول العربية، سوريا، مصر).

❖ جهود الدول المستقبل للعمالة الوافدة:

(دول مجلس التعاون الخليجي، الإمارات، البحرين

، الكويت، قطر، سلطنة عمان ) .

(دول شرق آسيا، جمهورية سنغافورة، مملكة إتحاد

ماليزيا ) .

❖ جهود الدول المصدرة للعمالة الوافدة:

(جمهورية باكستان، جمهورية الفلبين، دولة إندونيسيا،  
جمهورية بنجلاديش الاشتراكية، سيريلانكا) .

• **خامسا: في ختام أعمال المؤتمر، أقر المؤتمر مشروع البيان الختامي التالي نصه:-**

### البيان الختامي

المنتدى الإقليمي رفيع المستوى للحكومات تحت عنوان

"المرأة العاملة الوافدة، الاتجار بالبشر وتعديل تشريعات العمل"

تنظيم وزارة العمل الأردنية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)

27-28 آذار 2007

عمان-الأردن

نحن المشاركون و المشاركات في الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى للحكومات تحت عنوان "المرأة العاملة الوافدة، الاتجار بالبشر، و تعديل تشريعات العمل"، نقدم بـعظيم الشكر و التقدير لصاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم على استضافة الأردن لهذا الاجتماع الهام الذي يعبر عن التزام القيادة الاردنية حكومة و شعباً بالمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، و الذي تم برعاية دولة رئيس الوزراء الأردني، الدكتور معروف البخيت عقد في العاصمة الأردنية المنتدى الإقليمي رفيع المستوى للحكومات تحت عنوان " المرأة العاملة الوافدة، الاتجار بالبشر و تعديل تشريعات العمل" في الفترة من 27-28 آذار 2007 والذي نظّمته وزارة العمل الأردنية و صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. بمشاركة وزراء العمل، الأمناء العامّين، مدراء الدوائر و الوزارات المعنية بالعمالة الوافدة في كل من: الأردن، الإمارات، اندونيسيا، البحرين، بنغلادش، تايلاند، سلطنة عُمان، سنغافورة، سيرلانكا، سوريا، الفلبين، قطر، كمبوديا، الكويت، لاوس، ماليزيا، مصر، نيبال و قد شارك في المنتدى منظمات دولية وإقليمية ومراكز حقوق الإنسان وهيئات شبه رسمية ومؤسسات المجتمع المدني.

إيماناً بدور الحكومات في حماية حقوق العمالة الوافدة وبالأخص المرأة العاملة في المنازل وحرصاً من وزارات العمل في الدول المستقبلة والمصدرة للعمالة على تنظيم عملية الهجرة وحماية حقوق الأطراف المعنية والحد من الاتجار بالبشر.

نحن المشاركون و المشاركات في هذا المنتدى الإقليمي نلتزم بحماية حقوق العمالة الوافدة، و عليه فقد تم الاتفاق على التوصيات التالية كأولوية للعمل للدول المشاركة سواء بشكل فردي أو تعاون جماعي:

### من حيث التنسيق والمتابعة

1. العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين وزارات العمل في كل من الدول المصدرة والمستقبل للعمالة بما يتضمن التوقيع على الاتفاقيات الثنائية لتعزيز حقوق المرأة العاملة الوافدة وبالأخص عاملات المنازل بما يتماشى والاتفاقيات الدولية.

أ- دراسة امكانية عقد اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة و الدول المستقبل للعمالة لتنظيم سفر العمالة و الاجور و الرعاية الاجتماعية و الصحية و ضمان الحقوق المترتبة على العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل و العامل.

ب- تنظيم عملية اختيار العمالة الوافدة من خلال التدقيق و مراقبة مكاتب الاستخدام في الدول المصدرة لها حسب احتياجات الدول المستقبل



2. العمل على دعم التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني و وزارات العمل و الوزارات المعنية بالعمالة الوافدة في الدول المصدرة والمستقبل للعمالة في مجال تنظيم الهجرة و حماية حقوق جميع الأطراف المعنية بما فيهم المرأة العاملة الوافدة.

3. العمل على التنسيق المباشر بين وزارات العمل في الدول المصدرة والمستقبل للعمالة الوافدة للحد من عملية الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية.

4. تشجيع تبادل الخبرات و التجارب و بصفة خاصة في مجال تأهيل المرأة المهاجرة

5. الحث على احترام الحريات الثقافية و الاجتماعية للمهاجرين مع عدم الاخلال بأوضاع الدول المستقبل.

### من حيث تنظيم العمالة الوافدة:

6. العمل على تبني نموذج عقد عمل خاص بالعاملين والعاملات في المنازل يحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف بما فيها المرأة العاملة الوافدة.
7. العمل على دراسة إمكانية تعديل مواد قانون العمل، أو إصدار تشريع خاص للدول التي تستثني العاملات والعاملين في المنازل من أحكام تطبيق قانون العمل) ليشمل هذه الفئة.
8. العمل على وضع وبالمشاركة مع الجهات المعنية آلية لرصد الشكاوي والانتهاكات بحق العمالة الوافدة بشكل عام، و المرأة الوافدة بشكل خاص.
9. العمل على تنظيم عمل مكاتب الاستقدام والاستخدام للعمالة الوافدة بالشكل الذي يحمي حقوق جميع الأطراف المعنية وخصوصا عاملات المنازل.

### من حيث حملات التوعية:

10. العمل على وضع برامج توعية لأصحاب العمل ومكاتب الاستقدام و الاستخدام وجميع الأطراف المعنية في الدول المستقبلة والمصدرة للعمالة للتعريف بدورهم في حماية حقوق المرأة العاملة الوافدة.
11. العمل على تطوير البرامج والدورات التدريبية المخصصة للعمالة الوافدة في الدول المصدرة للعمالة لتواكب الثقافة و الاجراءات التي تنظم العمالة في الدول المستقبلة.
12. العمل على إصدار نشرات توعوية من قبل وزارات العمل في الدول المستقبلة



للعمالة لتعزيز وعي العمالة الوافدة وبالأخص العاملات في المنازل حول حقوقهم وواجباتهم والجهات المعنية التي توفر الحماية والدعم لهن.

13. العمل على إعداد برامج توعوية وتدريبية للأطراف المعنية للحد من عملية الاتجار بالبشر التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية و التي تعتبر المدخل للاتجار بالبشر

14. تطوير و دعم دور وسائل الاعلام في توعية المهاجرات بحقوقهن و واجباتهن في بلدان المهجر